

التي أدت إلى هذه المخالفات تشمل الخطأ في تأويل الأدلة وعدم التحقق من الوقائع بشكل دقيق وهذا التفسير الغير الصحيح للأدلة المقدمة من المدعي بالإضافة إلى عدم التحقق من وجود الوقائع الفعلية ساهم في الوصول إلى نتائج غير دقيقة في الحكم . أن فضيلة ناظر القضية قد أبتعد عن جوهر الدعوى وأستند إلى روايات خادعة من المدعى عليه(وكالة) . 2022 ولم يقدم فضيلته تبريراً كافياً لعدم الأخذ بتلك الأدلة مما يعكس ضعفاً في إستدلاله . هذا يشير إلى أن هناك تناقضات في الحكم وان الأدلة المقدمة كانت كافية لإثبات صحة إدعاءات المدعي وبالتالي، فإن الحكم قد يكون غير عادل ويحتاج إلى إعادة النظر فيه. 13 مما يدل على إستمرارية العلاقة ، أن صمت المدعى عليه(وكالة) من الرد على الواقعة المحددة أثر سلباً على فهم المحكمة للوقائع وهذا التغيير في وجهة نظر المحكمة جاء مخالفاً للثابت بالأوراق وبالتالي فإن عدم إعتقاد القاضي على الإقرار ومعالجة صمت المدعى عليه(وكالة) قد أدى لنتائج غير منسقة مع الحقائق المثبتة ، وهذا الأمر يبرز في سياق القضايا القانونية أهمية الإلتزام بالمبادئ القانونية المتعلقة بالإقرار والردود. فالإلتزام بالحقائق والشفافية في الإجراءات أمراً أساسياً يعكس أهمية الحفاظ على نزاهة العملية القانونية وضمان أن تكون الأحكام مبنية على الأدلة المقدمة حيث يحظر على القاضي تغيير الوقائع المقدمة من الخصوم. وباختصار فإن الحكم القضائي لم يأخذ بالإعتبار بالأدلة بشكل كاف وشامل ، ولم يبحث في موضوع الدعوى أدى إلى أخطاء في الإستدلال القانوني والتسبب الواقعي مما يثير تساؤلات حول الأسس القانونية التي أستندت إليها المحكمة ومدى الإلتزام بالحقائق والأدلة المقدمة ؛